الحادثة الثانى انه لايلزم من ازلية الجسم الملزوم لاحدها ازلية نهاية ما فى ابان لزوم عدم خلو ذلك الجسم عن حركة ما شلا وهذا لايستلزم ازلية الحركة شلا بل يستلزم ازلية الجنس منها واستمرارها فى حيز المنع **قول** المحشى اذ لو توقف على عدم ٤ شئ آه قال السيد السند لقائل ان يقول لم لايجوز ان يتوقف على امر اعتبارى مستمر عدمه كالايجاد ونحوه فى معناه من الايقاع تعلق الارادة ونحوها فلايكون هناك سابق لوجود ذلك البعض ولاحق فلا يستقيم الترديد بينهما ويكون المعنيد فى العلة هو نفس ذلك الاعتبار لاعدمه المستمر وافول هذا المنع لايضر المستدل لانه اعتراف بدخول مايس بموجود ولامعدوم فى جملة مايتوقف عليه وجود الممكن وهو مطلوب المستدل وان اريد به المعدوم الذى كان عدمه مستمرا من الازل الابد يلزم قدم الحادث من كون الجملة مركبة من الموجودات ومنه ويعلم حكم من حكم العدم السابق اذا كان جزأ من الجملة **قول** المحشى فيلزم قدم زيد الحادث فيه نظر لان اللازم فى الحقيقة اما قدمه او تخلفه عن علته التامة او انتفاء الواجب وما يصلح جوابا عنه قد علم مما تقدم فتذكر ولا تغفل وانت خبير بان ضرورة تحقق جميع مايتوقف عليه من الموجودات والمعدومات غير كافية فى لزوم قدم زيد الحادث مالم يكن التحقق فى الازل الآزلة تركه ذكره لظهوره من كلام السابق واللاحق **قول** المحشى قلنا من جهة ان وجود الممكن على هذا التقدير يستند الى الواجب والى عدم قديم اى عدم على تقدير تركب علة وجود الممكن من الموجودات المستندة الى الواجب فقط ومن المعدومات الغير المسبوقة بالوجود يستند وجود ذلك الممكن الى الواجب فقط بواسطة

تلك الموجودات

تلك الموجودات والى عدم ازلى لايقال لايلزم قدم مجموع العلة من تلك الجهة اذ يجوز ان يكون استناد تلك الموجودات الى الواجب بطريق القصد والاختيار وهذا لايوجب قدم المستند الى لانا نقول ان المراد هو الاستناد الى الواجب بطريق الايجاب لان الفروض عدم دخول مايس بموجود ولامعدوم فى تلك العلة والجملة فلو كان الاستناد اليه بطريق القصد والاختيار يلزم خلاف المفروض وعدم الاستناد الى الواجب فقط **قول** المحشى فيكون جميع الموجودات اه هذا مما لاحاجة الى ذكره لانه قد علم من ذلك السؤال مع جوابه فكانه ذكره لزيادة الكشف والايضاح **قول** المحشى ضرورة استناده الى التقديم الى ضرورة استناد وجود زيد بالواسطة الى القديم فقط وكل ما هو مستند الى القديم فقط فهو قديم اذ لو لم يكن قديما على هذا التقدير يلزم اما انتفاء القديم او تخلف المعلول عن علته التامة او التسلسل والكل محال فكذا الملزوم فثبت انه قديم على هذا التقدير وقد مر بعض الكلام فى شرح كلام المص فتذكر **قول** المحشى اعنى عدمه الحادث بعد وجوده يعنى عدمه الذى سبق عليه الوجود وانما فسرناه بذلك لان الحادث فى اصطلاح المتكلمين هو الموجود المسبوق بالعدم **قول** المحشى من وجوب وجود الممكن اه وجه ذلك انه لو لم يجب عند وجود علته التامة يمكن عدمه مع وجودها ولو فرض وقوع عدمه مع وجودها يلزم اما عدمها على تقدير كونها تامة او تخلف المعلول عن علته التامة واللوازم كلها محالة فكذا الملزوم فلا يمكن عدمه مع وجودها بل يجب وجوده عند وجود علته التامة **قول** المحشى ولا يكون زواله بزوال الموجود فقد اه يعنى انه يعتبر ههنا زوال ذلك المركب بواسطة زوال جزئه الموجود

وجودها او عدم كونها تامة على التقدير صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)